تكلف ما لا داعي عليه وبالجملة سلوك طريق الانصاف خير من التعصب والاعتساف وبالله التوفيق
كقوله تعالى ولكن الخ هذه الآية كما تحتمل المجاز على المجاز تحتمل المجاز بمرتبتين بان يكون نقل السر
الى الوطء ثم منه قيل لاستعماله فيه الى العقد بل هذا هو الظ وح اذ الظ عدم الاستعمال فلا
يكون ح المجاز في الآية من محل الخلاف لكونه لا يقع غالبا الا في السر فالعلاقة المحلية الاعتبارية
وفي الرسالة البيانية ان العلاقة اللازمية ويجوز به اي بالسر الذى معناه الآن الوطء
لانه مسبب عنه اى غالبا ثم في حذف المتعلق اي بقية الجملة فتدبر ان لم يشترط
تغيير الاعراب فان جرينا على القول باشتراطه كما في واسئل القرية فلا وقد اختلفوا على
الاشتراط فجعل بعضهم المجاز اسما للكلمة التى تغير حكم اعرابها وجعله بعضهم اسما للاعراب
واختارها معا وبقي ان الذي يسمى مجازا بالحذف او الزيادة ما هو فاسد المعنى ظاهرا صحيحه
باطنا قال اذ مثله لا يخلو عن نكتة معنوية مهمة كايهام الفاسد او الباطل وليولد غدغدة
الذهن بالفاسد او العاطل ليتحرك الى طلب المعنى الصحيح ويذهب الى كل ممكن في التصحيح او
اختياره في ذلك القدر فهذا القدر نكتة لكل مجاز ثم لكل فرد منه نكتة تخصه يهتا
بيانه وكلها ظ في نحو المضاف وزيادة الكاف اذ لا يخفى ما فيها من ايهام الفاسد ودغدغة
ذهن المخاطب حتى يتحرك الى ممكن صحيح فافهم ومجاز بالزيادة اى وهناك مجاز بالزيادة
او اسم اى ان لم نشترط فيه تغيير الاعراب والحق انه اى ما ذكر من المجاز بالحذف
والمجاز بالزيادة وقوله لا المعرف بالكلمة الخ التعريف المشهور ولكل على وضوح ذلك ويمكن ان
غرضه ان الحق عدم اخذ الكلمة في تعريفه اصلا فيكون القول بانه الكلمة التى تغير حكم
اعرابها خلاف الحق وانظر وجه ذلك وهنا مجاز ثالث اى في البسملة مجاز ثالث
وكلامه في المجاز بمعنى ارتكاب خلاف الاصل فلا ينافي انه ما هنا اكثر من ثلاثة
والذي كان الاصح الخ يمكن ان الخلاف لفظي والتمييز محمول على ارتكاب خلاف الاصل وعدمه
على الاصطلاحي ويمكن انه معنوي يرجع الى اصطلاح بعضهم على اطلاق المجاز على
ارتكاب خلاف الاصل مطلقا واصطلاح بعضهم على اشتراط تغيير الاعراب بزيادة
او حذف فتدبر قلت في مبحث علاقات المرسل الخ الاولى حذفه او يقول وبه

يعلم

يعلم رد ما ذكره المجد ولي في مبحث علاقات المرسل الخ والا فالحق ما في الاتقان وظ عبارة المحشي
تعقبه قال بعضهم ولا يخفى ما في قوله والا فالحق الخ بعد ما مر وقال بعض آخر فهم المحشي ان
مراد الاتقان ان الاصح انه لا يطلق عليه لفظ المجاز ولا بمعنى ارتكاب خلاف الاصل فرد عليه بان
المجد ولي جعله من المجاز بمعنى ارتكاب خلاف الاصل واراد بقوله ومنه التقديم والتاخير
اي من المجاز لا يفيد كونه اصطلاحيا اه ولا يخفى انه لا يسوغ له الرد عليه بمجرد ذلك
وهما سابقان في الوجود على كونه مرعى مبني على اعتبار كونه مرعى بالفعل وعلى ان تقدير الآية
الشريفة والذى اخرج النبات الذى جعله بعد الاخراج مرعى بالفعل فجعله غثاء احوى فيكون
قوله فجعله غثاء احوى معطوفا باعتبار المعنى على جعله مرعى وعلى ان الغثاء الاحوى هو
الكلأ الطرى شديد الخضرة ولا شك ان جعله مرعى بالفعل متأخر عن جعله غثاء احوى
وفيه ان الامور الثلاثة التى بنى عليها ما ذكره غير مسلمة اما الاول فلان مرعى فيه مجاز
الاول فلان العطف على اخرج واعتبار العطف على المعنى لا دليل عليه ولا ضرورة تلجئ اليه
واما الثالث فلان الغثاء هو اليابس ويحتمل ان المراد التقديم والتاخير في جعله غثاء
اذ ضمير جعله عائد على المرعى ويعلم ما فيه مما قبله وعبارة البيضاوي والذى اخرج انبت
ما ترعاه الدواب فجعله بعد خضرته غثاء احوى يابسا اسود وقيل احوى حال من المرعى
اى اخرجه احوى من شدة خضرته اه قال الشهاب اصل الغثاء كما قاله الراغب ما يأتي
به السيل من النبات اليابس اطلق هنا على مطلق النبات اليابس على انه من استعمال المقيد
في المطلق واما الاحوى فصفة من الحوة وهو السواد فلذا جاز فيه ان يكون بمعنى اسود
لان النبات اذا يبس اسود فهو صفة موكدة للغثاء وان يراد به انه طرى غض شديد
الخضرة لان الاخضر يرى في بادى النظر كالاسود ويبنى على المعنيين اعرابه وانه صفة
غثاء او حال من المرعى اخر للفاصلة واليه اشار بقوله اي اخرجه الخ ولما فيه من
التقديم والتاخير اخره ومرضه فشبه ارتباط البيان بارتباط التخصيص اى او التعريف
بجامع مطلق التعلق فسرى التشبيه للجزئيات ثم استعيرت صورة اضافة التخصيص الجزئي
او التعريف الجزئي للبيان الجزئي وقوله فالاستعارة تبعية في هيئة الاضافة اي لان الاضافة

Copyright © King Saud University